المركز السوري
للعدالة والمساءلة

صورة: صوت العاصمة

أولويات للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٤

المركز السوري للعدالة والمساءلة

سبتمبر ٢٠٢٤

استعدادًا للأسبوع الرفيع المستوى القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة، يحدد المركز السوري للعدالة والمساءلة أولويات السياسات الرئيسية في ثلاثة مجالات. ويأمل المركز السوري للعدالة والمساءلة أن تستغل الدول الأعضاء الفرصة التي تتيحها الجمعية العامة لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن القضايا الملحة في مجال حقوق الإنسان والعدالة وأن تتاح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني السورية للتعبير عن مخاوفها.

خلال الأسبوع الرفيع المستوى، يحث المركز السوري للعدالة والمساءلة الدول الأعضاء على تركيز جهودها على ما يلي:

- **منع العودة القسرية للاجئين إلى سوريا** ١
- **دعم عمليات العدالة والمساءلة في شمال شرق سوريا** ٢
- **مقاومة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية** ٣

المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) منظمة حقوقية تعمل من أجل عدالة ومساءلة فعلية لسوريا بحيث تتم مساءلة الجناة ومواجهة المظالم، مما يؤدي إلى تحقيق سلام دائم. ويقوم المركز السوري بجمع توثيقات الانتهاكات من جميع المصادر المتاحة، وتخزينها في قاعدة بيانات آمنة، وفهرستها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، وتحليلها باستخدام الخبرات القانونية ومنهجيات البيانات الضخمة. وإن المركز السوري، الذي كانت الرؤية الأساسية له بأن يكون بمثابة أرشيف مركزي للتوثيقات، قد نما وتطور ليصبح منظمة ديناميكية لا يقتصر عملها على توثيق النزاع فحسب، وإنما تتفاعل مع آليات العدالة وصانعي السياسات، وتُطوّر تقنيات جديدة لحقوق الإنسان، وتبحث عن الأشخاص المفقودين، وتبني قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا وحول العالم.

منع العودة القسرية للاجئين إلى سوريا

مع التصاعد الحاد في المشاعر المعادية لسوريا في دول الجوار وزيادة الجهود في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي للعثور على دولة ثالثة لاستقبال اللاجئين، أصبحت الحلول المستدامة ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى لحماية السوريين من الإعادة القسرية وضمان حقهم في طلب اللجوء.

وفي الدول المجاورة لسوريا، ما زال السوريون يواجهون المشاعر المعادية لهم وحملات الترحيل غير القانونية. ففي تركيا على وجه التحديد، اندلعت أعمال شغب تستهدف السوريين في تموز/يوليو في جميع أنحاء البلاد فيما وصفه البعض بمحاولات ارتكاب أعمال عنف، واستمرت تركيا في إعادة السوريين إلى المناطق الخاضعة للسيطرة التركية في سوريا – على الرغم من انتهاكات الحقوق المستمرة التي تشهدها هذه المناطق. وفي لبنان، استمر قمع اللاجئين السوريين، حيث يواجه السوريون هجمات علنية، ومداهمات لمخيمات اللاجئين، وحملات ترحيل مستمرة.

وعلى الرغم من هذه الانتهاكات الموثقة جيدا، يواصل الاتحاد الأوروبي البحث عن دول مجاورة لتستقبل اللاجئين، ليزودها بالدعم المالي، مع تجاهل انتهاكات الحقوق المستمرة التي ترتكبها هذه الدول. وبعيدًا عن هذه الاتفاقيات، اتّخذ الاتحاد الأوروبي خطوات مستمرة للحد من الحق في طلب اللجوء داخل حدوده، وربما تجلى ذلك بنسبة كبيرة في اعتماد البرلمان الأوروبي لميثاق الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء في نيسان/أبريل. وفي حين أفاد بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا بأن عملية ترحيل اللاجئين إلى دولة ثالثة هي "إجراء مؤقت واستثنائي"، تُظهر التطورات المستمرة أن حالة الاستثناء هذه، وما يصحبها من افتقار للمساءلة، باتت هي القاعدة.

ولحماية السوريين من الإعادة القسرية وحماية حقهم في طلب اللجوء، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة القيام بما يلي:

- التوقف فورًا عن عمليات الترحيل غير القانونية والعودة غير الطوعية للاجئين السوريين إلى سوريا والاعتراف علنًا بأن سوريا ليست آمنة للعودة. وينبغي للدول المستضيفة للاجئين أن تستجيب للأدلة التي يقدّمها المجتمع المدني باستمرار لإثبات عدم وجود سِبر آمن للعودة في سوريا، وينبغي للدول سحب التقييمات التي تشير إلى أن مناطق معينة من سوريا يمكن تصنيفها بأنها "مناطق آمنة". وينبغي للدول التي لا تشارك بشكل مباشر في عمليات الترحيل غير القانونية أن تمارس ضغوطًا دبلوماسية دولية على دول الجوار مثل تركيا ولبنان لوقف انتهاكات الحقوق هذه.
- الضغط على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لوقف سياسات الصد وإعادة تقييم ما إذا كانت اتفاقيات الترحيل مع دولة ثالثة مثل تركيا ولبنان ومصر تلبي معايير الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي. وينبغي للاتحاد الأوروبي أيضًا أن يواصل التحقيق فيما إذا كانت المساعدات التي يقدمها تُستخدم لأغراض غير قانونية، وتنتهك حقوق اللجوء، وأن يقدم هذه النتائج للجمهور.
- استكشاف مسارات بديلة لتوفير الدخول القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والصحفيين السوريين الذين ما زالوا يقيمون في سوريا أو في دول مجاورة حيث قد يظلون معرضين لخطر الاضطهاد.

دعم عمليات العدالة والمساءلة في شمال شرق سوريا

بعد هزيمة تنظيم داعش الإقليمية، اعتُقل أكثر من ٥٦,٠٠٠ فرد في شمال شرق سوريا بسبب انتماءاتهم المزعومة إلى التنظيم. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٤، بعد أكثر من خمس سنوات، لا يزال أكثر من ٥٣,٠٠٠ فرد محتجزين دون تهمة في المخيمات والسجون النظامية، ومنهم النساء والأطفال. ويواجه الأفراد المحتجزون ظروفًا إنسانية سيئة، ولا يوجد لدى الغالبية العظمى مسار واضح لمواجهة محاكمات جنائية أو الإفراج عنهم. وفي حين يُشتبه في عضوية المعتقلين في داعش، وفي بعض الحالات يتعلق الاشتباه بارتكاب جرائم حرب، لم تُقدَّم أدلة تثبت ذلك سوى في حالات قليلة.

ولا يمثّل هذا الوضع المستمر في شمال شرق سوريا أزمة إنسانية وحقوقية فحسب، بل إنه يمثّل أيضًا حاجزًا كبيرًا أمام التعافي ما بعد داعش في المنطقة. وتستمر الظروف الأمنية في مخيمي الهول وروج في التدهور وتهدّد سلامة السكان، بينما يستمر ضحايا عنف داعش في انتظار تحقيق العدالة.

ولتعزيز جهود العدالة والمساءلة في شمال شرق سوريا، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة القيام بما يلي:

- دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الحصول على إمكانية الوصول الفوري والكامل إلى مرافق الاحتجاز، بما يشمل مخيمي الهول وروج، والحصول على أسماء الأفراد المحتجزين. وينبغي السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بمراقبة الظروف وإعادة قنوات الاتصال بين الأفراد المحتجزين وعائلاتهم. وينبغي للدول الأعضاء أيضًا الضغط على السلطات في شمال شرق سوريا لوقف التعذيب وسوء المعاملة المستمرين للأفراد في مرافق الاحتجاز.

- دعم قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا في تطوير عمليات التدقيق والفحص الأمني للسكان السوريين في مخيمي الهول وروج، حتى يتسنّى إخضاع المشتبه بارتكابهم جرائم خطيرة للمحاكمة والبدء في إجراءات الإفراج عن الآخرين.

- دعم السلطات المحلية في إجراء محاكمات عادلة للسوريين المحتجزين والمتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، ويشمل ذلك تقديم التدريب للقضاة المحليين والمهنيين القانونيين على جمع الأدلة ومعايير المحاكمة العادلة. وينبغي أيضًا توفير التمويل والتدريب لمنظمات المجتمع المدني المحلية لتقوم بمراقبة المحاكمات.

- إعادة مواطني الدولة الثالثة الذين ما زالوا محتجزين في شمال شرق سوريا. وينبغي للدول الأعضاء مقاضاة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم خطيرة مع تقديم دعم لإعادة دمج الأفراد العائدين إلى مجتمعاتهم. ولا تمتلك الدول الأعضاء القدرة على القيام بذلك فحسب، بل إن إعادة المحتجزين الأجانب إلى أوطانهم ستسمح للسلطات المحلية بتركيز الموارد على من بقي من السوريين.

مقاومة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية

بعد ١٣ عامًا من اندلاع الحرب الأهلية السورية، لم يقتصر الأمر على استمرار الحكومة في التهرب من العدالة والمساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها ضد شعبها، بل إنها تواصل أيضًا ارتكاب العديد من هذه الجرائم الخطيرة اليوم. ومن شأن تطبيع العلاقات أن يتغاضى رمزيًا عن انتهاكات الحقوق التي ارتكبتها الحكومة ويسمح لها بمسارات جديدة لتمويل القمع المستمر الذي تقوم به. وينبغي للدول أن تستمر في مقاومة التطبيع مع الحكومة السورية والحد من قدرتها على العمل دون عقاب.

وعلى الرغم من هذه الانتهاكات التاريخية والمستمرة للحقوق، تحركت العديد من الدول نحو إعادة دمج الحكومة السورية في العام الماضي. إذ عادت سوريا إلى عضوية جامعة الدول العربية في عام ٢٠٢٣، وفي صيف عام ٢٠٢٤، استأنف الرئيس رجب طيب أردوغان المحادثات حول استعادة تركيا للعلاقات مع سوريا. وفي الاتحاد الأوروبي، طلبت ثماني دول في تموز/ يوليو الماضي من الاتحاد الأوروبي "مراجعة وتقييم" مقاربته تجاه سوريا. وكجزء من هذه الجهود، عيّنت إيطاليا سفيرا لها في سوريا على الرغم من تعليق العلاقات الدبلوماسية مع سوريا في عام ٢٠١٢. وحتى الآن، لم يتم استغلال أي من جهود التطبيع هذه للحصول على تنازلات في مجال حقوق الإنسان.

يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مقاومة التطبيع مع الحكومة السورية؛ ولكن عندما يحدث تفاعل، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

- ربط أي تفاعل مع الحكومة السورية بتقديم تنازلات ملموسة في مجال حقوق الإنسان، بدءًا بالإفراج عن السجناء السياسيين. وينبغي للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP) التي أنشئت حديثًا التفاوض على الإفراج وتأمين الوصول لنفسها وللجنة الدولية للصليب الأحمر بدعم من الدول الأعضاء. ومن شأن إزالة هذه القضية من العملية السياسية المتوقفة أن يفتح نافذة لإحراز تقدم.
- ينبغي للدول التي لا تتفاعل مع الحكومة السورية أن تتواصل مع الدول الإقليمية التي أعادت التفاعل، مثل الإمارات العربية المتحدة، لضمان اشتراط هذه الحكومات أن تكون إعادة التفاعل مع الحكومة السورية مصحوبة بتنازلات في مجال حقوق الإنسان ولا سيما إطلاق سراح السجناء السياسيين.
- توفير التمويل الكافي لوحدات جرائم الحرب لمتابعة القضايا المرفوعة تحت بند الولاية القضائية العالمية ضد مرتكبي انتهاكات الحقوق في الصراع السوري دون تأخير. وتساعد قضايا من هذا القبيل في ضمان عدم نسيان الجرائم التي ارتكبتها الحكومة السورية حتى مع استمرار التطبيع.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

ar.syriaaccountability.org | @SJAC_info